

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية


الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة السابعة

باريس، ٢٩ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض المنبر في نهاية برنامج عمله الأول

استعراض فعالية وظائف المنبر الإدارية والعلمية

- ١- في إطار برنامج العمل الأول للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المنبر)، كلف الاجتماع العام في مقره م.ح.د-٥/٢ بإجراء استعراض لفعالية وظائف المنبر الإدارية والعلمية، وطلب إلى فريق الخبراء المتعدد التخصصات أن يقوم، بالتشاور مع المكتب، بوضع إجراءات لهذا الاستعراض. ونظر الاجتماع العام في دورته الرابعة في مشروع إجراءات الاستعراض، وطلب، في الفرع سابعاً من مقره م ح د-٤/١، إلى فريق الخبراء المتعدد التخصصات زيادة تحسين نطاق واختصاصات الاستعراض.
- ٢- واعتمد الاجتماع العام، في مقره م.ح.د-٥/٢، اختصاصات الاستعراض، بما في ذلك عنصر داخلي وعنصر خارجي. وفي المقرر نفسه، وافق الاجتماع العام أيضاً على تنفيذ استعراض داخلي من فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب وتقديم استنتاجاته إلى مستعرضين خارجيين. وطلب الاجتماع العام كذلك إلى الأمانة التنفيذية أن تدعو إلى تسمية مرشحين لفريق الاستعراض، وأن تجري عملية عطاءات تنافسية لقيام منظمة مهنية خارجية بتنسيق الاستعراض. وطلب الاجتماع العام إلى فريق الاستعراض أن يقدم، وفقاً لاختصاصاته، تقريراً نهائياً عن الاستعراض، بما في ذلك توصيات بشأن تنفيذ برنامج العمل الثاني للمنبر، إلى الاجتماع العام في دورته السابعة.
- ٣- وفي الفرع الثامن من المقرر م.ح.د-٦/١، أحاط الاجتماع العام علماً بالتقرير الذي أعده فريق الاستعراض الداخلي (IPBES/6/INF/32) وطلب إلى المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات والأمانة تحديد ما هي المسائل التي وردت في الاستعراض الداخلي والدروس المستفادة منه التي يمكن تناولها في برنامج العمل الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ أي تقييمات معلقة يوافق عليها الاجتماع العام في دورته السادسة، والتنفيذ الكامل لوظائف المنبر الأربع وتحسين إدماجها. واستجابةً لهذه الطلبات، حُدد عدد من الأنشطة، وترد المعلومات ذات الصلة في الوثيقة IPBES/7/INF/17.

٤- وفي المقرر نفسه، أحاط الاجتماع العام علماً أيضاً باختيار أعضاء فريق الاستعراض لإجراء الاستعراض واختيار منظمة مهنية خارجية لتنسيق عملية الاستعراض وطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تشرع في ترتيبات الاستعراض الخارجي في أقرب فرصة بعد الدورة السادسة للاجتماع العام. ويرد تقرير فريق الاستعراض في الوثيقة IPBES/7/INF/18. ويرد الموجز التنفيذي لذلك التقرير وتوصياته في مرفق هذه الوثيقة. وترد الردود على تقرير فريق الاستعراض الواردة من المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات، ومن الأمانة التنفيذية، في الوثيقتين IPBES/7/INF/19 و IPBES/7/INF/20 على التوالي.

استعراض برنامج العمل الأول للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

تقرير فريق الاستعراض

أولاً- الموجز التنفيذي

ألف- السياق

١- أثناء إعداد الصيغة النهائية من هذا التقرير، ينظر المنتدى الاقتصادي العالمي، المنعقد في دافوس، سويسرا، في تقريره السنوي بشأن المخاطر العالمية. ومنذ عشر سنوات، كانت معظم المخاطر الرئيسية المحددة اقتصادية. ومع ذلك، حُددت مسألتان رئيسيتان في تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٩ على أنهما من الأخطار العالمية على الأعمال التجارية والمجتمع البشري: الأمن السيبراني والبيئة المتدهورة. وأدرج تغير المناخ سابقاً، ويذكره تقرير عام ٢٠١٩ بشكل بارز، إلى جانب فقدان التنوع البيولوجي وانحيار النظام الإيكولوجي، وأزمة المياه العالمية، والكوارث الطبيعية. ويتركز اهتمام الأعمال التجارية والقادة السياسيين في الوقت الحالي على هذه القضايا، والأهم من ذلك على الروابط والتعقيبات فيما بينها، مما يعني أن هناك حاجة ماسة لمشورة واضحة ولا لبس فيها بشأن حالة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والمحركات الدافعة لتدهورهما، وبنفس القدر من الأهمية بشأن الخيارات والحلول لمواجهة هذه التحديات بطريقة متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤدي المنبر، وفقاً لولايته، دور جهة تقديم هذه المشورة، ويرد استعراضنا في هذا السياق.

٢- واعتمد الاجتماع العام للمنبر، في مقره م. ح. د-٢/٥، اختصاصات لعملية استعراض لتغطية برنامج العمل الأول. واعتمد الاجتماع العام، في اجتماعه السادس في ميدين، كولومبيا، في آذار/مارس ٢٠١٨ عشرة أعضاء لفريق استعراض، يتمتعون بصلاحيات واسعة، لتقديم تقرير استعراض بشأن فعالية وظائف المنبر الإدارية والعلمية وتوصيات للمساعدة في صياغة برنامج العمل الثاني للمنبر، على أن ينظر فيه الاجتماع العام في دورته السابعة. ومن المهم أن الاستعراض قيّم فعالية المنبر كمحفّل يربط بين العلوم والسياسات ومركزه فيما يتعلق بالتأثير على المدى البعيد.

باء- النتائج العامة

٣- بالرغم من أنه يمكن تتبع تاريخ المنبر السابق إلى اجتماع مجموعة الدول الثماني الذي عُقد في إيفيان، فرنسا في عام ٢٠٠٣، فقد حقق المنبر، في السنوات السبع التي سبقت تأسيسه الرسمي وبعد خمس سنوات من العمل النشط، إنجازات كبيرة لاسمه في النهوض بالمعارف في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على الرغم من ميزانية لا تحصل على التمويل الكافي لدعم برنامج عمله الطموح والملزم بشكل كبير.

٤- وأنجز المنبر سبعة تقارير تقييم بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، ويعد تقييماً عالمياً للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من المقرر أن ينظر فيه الاجتماع العام في عام ٢٠١٩. وأسس هيكلًا إدارياً كمنبر حكومي دولي، ونظاماً داخلياً، وأمانة تسير الأعمال، ويضم أعضاء من ١٣١ بلداً وشبكة من مراكز التنسيق الوطنية، وشراكات ودوائر خبراء. وتشكل هذه العناصر الأسس الصلبة لنمو المنبر. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي منظمة مماثلة، هناك دائماً مجالاً للتحسين. وأكدت على ذلك نتائج الاستعراض، التي تسلط الضوء على عدة

مواطن ضعف بين الشروط المسبقة والافتراضات التي يقوم عليها المنطق الذي صُمم وتُقد المنبر على أساسه. ولذا، حدد الاستعراض مجموعة من مجالات التحسين المحتملة لكي ينظر فيها الاجتماع العام.

جيم- منهجية الاستعراض

٥- استخدم فريق الاستعراض نهجاً يجمع بين التأمّلات بشأن استعراض داخلي سابق أُجري في عام ٢٠١٧، ودراسة استقصائية تفصيلية على الإنترنت، ومقابلات شخصية متعمقة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وجهات التنسيق الوطنية. وكلف فريق الاستعراض أيضاً بإجراء دراستين عن وسائط الإعلام والمنشورات وعقد عدة اجتماعات لمجموعات التركيز بشأن قضايا بعينها. وأتاح هذا مجالاً للحساب المثلثي - التدقيق المشترك بين المصادر والأساليب - للمساعدة على ضمان مصداقية النتائج وصحتها. وأتاح أيضاً فرصة للتوضيح بأثر رجعي ولاختبار جوانب منطق التغيير أو "نظرية التغيير" لدى المنبر - أي المنطق الذي استند إليه تصميم وتنفيذ المنبر لتحقيق التأثير المنشود على المدى البعيد. ونظر فريق الاستعراض في مدى نجاح تصميم الإطار المفاهيمي للمنبر، ومركزه، وهيكلته، وتنفيذه حتى الآن في تحقيق تأثير بعيد المدى على العلوم والسياسات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

دال- موجز النتائج

٦- وضع الإطار المفاهيمي والمركز: وجد فريق الاستعراض أن المنبر بُني على أساس متين وسيواصل تقديم عرض ذي قيمة عالية لأصحاب المصلحة على مدار العقد المقبل. وفي ساحة مزدحمة، يحظى المنبر بمصداقية علمية كبيرة ومكانة مهمة ومحددة بوضوح كمنبر حكومي دولي يعمل كمحفّل يربط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويستفيد من إحساس واسع بملكية أصحاب المصلحة ومن عدة سمات فريدة تشكل نقاط قوة رئيسية. ولكن تركيزه المبكر على إصدار تقييمات علمية أدى إلى عرقلة مركزه في إحداث التأثير، إذ لم يعالج بالكامل حتى الآن البُعد المتعلق بالتفاعل بين العلوم والسياسات الذي ينطوي على تحديات متأصلة، وترافق ذلك مع عدم منح تركيز كاف لوضع استراتيجية واضحة تسترشد برؤية ورسالة واضحة المعالم، وعدم كفاية التعاون المتضام والشراكات - بما في ذلك مع منظمات الأمم المتحدة الشريكة معه (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) وبموجب العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف - على الرغم من اعتراف المنبر المبكر والجدير بالثناء بأهمية إشراك أصحاب مصلحة متعددين في عمله.

٧- الحوكمة، والهياكل، والإجراءات: حقق المنبر الكثير حتى الآن في إنشاء هياكل حوكمة وتنفيذ تعمل بكامل قدرتها، بالإضافة إلى النظام الداخلي الضروري. ويعتبر أداء والتزام أمانة المنبر ووحدات الدعم التقني التابعة لها من نقاط القوة بشكل خاص. ولكن على الرغم من إحراز تقدم جيد، لا يزال المنبر يواجه تحديات تتعلق بوضعه القانوني؛ وبالمساواة بين الجنسين، والمسائل التأديبية (لاسيما في العلوم الاجتماعية) والتوازن الجغرافي فيه؛ والإدماج المناسب لجميع نظم المعارف؛ وضمان أن تؤدي هيئات الحوكمة التابعة له أدواراً واضحة وأساسية ومفيدة دون ازدواج لا حاجة له.

٨- التنفيذ: حقق المنبر نجاحاً باهراً في تحفيز توليد المعارف الجديدة. ويرى فريق الاستعراض أن حجم التقييمات العلمية والموجزات المرتبطة بها لمقرري السياسات تمثل تقدماً كبيراً وهاماً في فهم حالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واتجاهاتها على المستوى العالمي. ولكن لا تزال هناك عدة قضايا بالغة الأهمية تتطلب اهتماماً عاجلاً. فيمكن تحسين ملاءمة السياسات وإمكانية إجراء التقييمات، لاسيما على المستوى الوطني. وكان التقدم

غير متساوٍ بين الوظائف الأربع، إذ كانت المساعي في سياق وظيفة دعم السياسات هي الأقل نجاحاً وحدث تقدم بطيء في جهود المنبر المعقدة ولكن بالغة الأهمية في مجال بناء القدرات. وبذلت جهود كبيرة ومحسنة بشكل مستمر لإدماج معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في عمليات المنبر، ولكن التحسينات لا تزال ضرورية، بما في ذلك المشاركة بشكل منتج مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وضمان مشاركة أصحاب معارف الشعوب الأصلية.

٩- **الشؤون المالية:** أُدريت الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وتُقدّ برنامج العمل الطموح المتفق عليه في إطار الموارد المتاحة. وكانت عملية إعادة تنظيم الموارد المالية لإجراء التقييمات في ظل تحديات التمويل أمراً مثيراً للإعجاب بشكل خاص. وتعكس التدابير المالية البدائية المضطربة والسريعة للمنبر. ويتعين إيلاء الاهتمام الواجب في المستقبل لإدارة صافي أصول المنبر، وتثبيت صافي مُعامل التشغيل له ليظل فوق الصفر، وضمان تحقيق نسبة احتياطي تشغيل إيجابية. ويعد الافتقار إلى مصادر دخل موثوقة طويلة الأجل أمراً مثيراً للقلق بشكل خاص، ولا تزال الاستدامة المالية للمنبر مهددة بتقلبات المساهمات الوطنية الطوعية. وتعتبر استراتيجية جمع التبرعات غير مقنعة حتى الآن فيما يتعلق بمستوى الابتكار اللازم لمعالجة هذه الشواغل.

١٠- **التأثير الناشئ:** من السابق لأوانه الإدلاء ببيانات نهائية بشأن تأثير المنبر، فهناك فجوة زمنية كبيرة تفصل إنتاج هذه المعارف واستيعابها وتأثيرها، عن أثرها في الأجل البعيد، ويصعب بوجه عام التنبؤ بالمسارات التي ستؤثر بها المعارف. وقدم المنبر بالفعل مساهمة هامة وإيجابية لفهم الأسباب الجذرية لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية، وكان له أيضاً تأثيرات غير مباشرة في تعبئة المجموعات الأكاديمية والتحالفات البيئية الإقليمية وتحالفات الحفظ الرسمية. ويبدو أن المنبر حقق نجاحاً كبيراً في الوصول إلى مقرري السياسات على المستوى العالمي، وبدرجة أقل إلى مقرري السياسات والعلماء على المستوى الوطني الذين لا تربطهم صلة مباشرة بعمله. وحقق المنبر نجاحاً بدرجة أقل في الوصول إلى الممارسين (أي منفذي مشاريع الحفظ والتنمية)، ولم يصل بعد إلى مقرري السياسات على المستوى المحلي، والقطاع الخاص، والمواطنين. وعلى الرغم من أن المنبر في وضع جيد يتيح له الإسهام في تغيير الأنظمة الواسعة النطاق، لم يُنظر في هذا الجانب بشكل كافٍ في مقررات المنبر الرسمية.

١١- وفي متن التقرير الكامل (IPBES/7/INF/18)، نقدم ٤٥ نتيجة، يرد مع كل منها شرح مفصل، وتقودنا تلك النتائج إلى إصدار ٣٦ توصية. ويرد وصف كامل للنتائج والتوصيات في التقرير الكامل ويرد موجز لها في الجداول الواردة في نهاية هذا المرفق.

ثانياً- التوصيات

١٢- حدد فريق الاستعراض ستة مجالات شاملة تتطلب اهتمام أعضاء المنبر، وقادته، وشركائه وأصحاب المصلحة الآخرين ويتعين على المنبر التفكير بشأنها في سعيه لإنجاز ولايته كمحفّل يربط بين العلوم والسياسات.

ألف- على المنبر، لكي يضمن أهميته الاستراتيجية واستدامته على الأجل البعيد، أن يبدي عزمًا أقوى بشأن تأثيره في نهاية المطاف على حالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وأن يحافظ على مكانته وقيّمته وميزته النسبية ويعززها في ساحة معقدة تشهد العديد من الأولويات المتعارضة

١٣- من شأن وضع رؤية ومهمة واستراتيجية تكيفية متفق عليها ومعبر عنها بوضوح، مع مراعاة النظم المتعددة والنظم الإيكولوجية التي يعمل فيها المنبر، أن يساعد على توضيح دور المنبر كمحفّل يربط بين العلوم والسياسات والتأثير النهائي الذي يسعى المنبر إلى تحقيقه في ظل تطور السياقات الخارجية. ومن الأمور الأساسية في المهمة أن

تُرى وتُدار الوظائف الأربعة للمنبر^(١) كمجموعة متكاملة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون المنبر أكثر صلابة في الاعتراف بأن قدرته على إحداث أثر مستدام وتحويلي وطويل الأجل من خلال المعارف المستمدة من التقييمات ستعتمد بشكل كبير على قدرته على تناول وظائفه الثلاث الأخرى بوضوح ونجاح أكبر.

باء- على المنبر أن يعزز أبعاد السياسة العامة في عمله بشكل كبير وبناء قاعدة الأدلة أمر ضروري لذلك ولكنه غير كاف

١٤- يمكن إيجاد الجوانب المشتركة بين العلوم والسياسات من خلال عملية تصميم مشترك وإنتاج مشترك ينبغي ألا تعتبر فيها التقييمات نواتج نهائية؛ ويتعين تطوير هذه الجوانب المشتركة وإدارتها بفعالية. وتشتمل الأولويات الضرورية لضمان وجود منبر أكثر صلة بالسياسة العامة في المستقبل على ما يلي:

(أ) استخدام "ملاءمة السياسة العامة" لوضع إطار لجميع جوانب عمل المنبر، بدلاً من استخدامها كآلية إجرائية لإبقاء المشورة العلمية ضمن قيود أو تجنب القضية الشائكة ولكن للمهمة أهمية بالغة والمتمثلة في تقديم خيارات السياسة العامة؛

(ب) توسيع نطاق الخبرات الموجودة في المنبر لتشمل الممارسين، بما في ذلك مديرو أصول التنوع البيولوجي؛

(ج) تنمية القدرات فيما يتعلق بطريقة عمل عملية السياسات وكيفية إيجاد خيارات سياساتية كجزء من نواتج التقييم في المنبر؛

(د) تلبية الاحتياجات من المعارف بطريقة أكثر دقة، بما في ذلك ضرورة بذل جهود أكثر وضوحاً لتقديم مبررات بسيطة تفسر أهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والحاجة إلى تقديم أدلة وأدوات وخيارات قابلة للتنفيذ لطائفة من صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص؛

(هـ) تقديم مجموعة من خيارات السياسة العامة التي يمكن لصانعي القرارات الاختيار من بينها، وكذلك خيارات لتجنب تلك المخاطر.

جيم- على المنبر القيام بالمزيد لمعالجة التوتر بين النطاق العالمي والنطاق الإقليمي لعمله وللإعتراف بطابع التنفيذ الوطني والمحلي أساساً

١٥- يجب أن تكون عمليات ونواتج المنبر مفيدة على المستوى الوطني، حيث تُصمم وتُنفذ السياسات والاستراتيجيات لتلبية المطالب والاحتياجات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. ولذا، ينبغي تحديد نطاق التقييمات وصياغتها بمشاركة أقوى من جانب الخبراء والممارسين في مجال السياسة العامة، ومديري التنوع البيولوجي. ويمكن النظر في إجراء الحوارات وعمليات المشاركة بشكل مستمر مع جهات التنسيق الوطنية للمساعدة على ضمان إدراج المعارف المتولدة في الخطط الوطنية.

(١) تتمثل وظائف المنبر في تحديد المعلومات العلمية الرئيسية التي يحتاجها مقرر السياسات؛ وإجراء تقييمات منتظمة وفي الوقت المناسب للمعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ ودعم صياغة السياسات وتنفيذها؛ وترتيب الاحتياجات الرئيسية لبناء القدرات بحسب الأولوية لتعزيز الجوانب المشتركة بين العلوم والسياسات.

دال - على المنبر أن يعد نهجاً أكثر وضوحاً واستراتيجية لأصحاب المصلحة لديه، بوسائل منها توضيح استراتيجية شراكاته وإتاحة مشاركة أكثر استراتيجية من مجموعة رئيسية من الشركاء

١٦ - يعاني المنبر حالياً من نقص كبير في الوضوح فيما يتعلق بالأنواع المختلفة للجهات الفاعلة المهمة بالمنبر أو المشاركة فيه، وتوجد مسارات محدودة للمشاركة في أنشطة المنبر. ويتعين القيام بمزيد من العمل (أ) لفهم الشبكة المعقدة للجهات صاحبة المصلحة والجهات المساهمة المحتملة في تحقيق النواتج وتوجيه التفاعل بين العلوم والسياسات؛ (ب) إشراك تلك الجهات في عمليات المنبر بطريقة أكثر تعاوناً وملاءمةً. ولا ينبغي اعتبار إشراك الجهات صاحبة المصلحة مسؤولية تقتصر على الأمانة؛ بل ينبغي الاعتراف بأهميته على مستويات متعددة، بما في ذلك المستوى الوطني، وينبغي أن يؤثر على عمليات المنبر. وينبغي اتباع نهج متباين لإشراك الجهات صاحبة المصلحة بحيث يتيح المشاركة الموضوعية من الجهات الفاعلة في أعمال المنبر بما يتماشى مع وضعها وقدراتها، بهدف الاستفادة من دعمها المؤسسي، وخبراتها وقدراتها التشغيلية، ولكي تستفيد هذه الجهات الفاعلة بشكل أكبر من مشاركتها في المنبر. وهذا أمر ضروري في المشهد المؤسسي المزدهم والنظر إلى ضرورة تعميم التنوع البيولوجي بين مجموعة من القطاعات.

هاء - بالرغم من أن التقييمات تظهر - لسبب وجيه - بشكل بارز بين نواتج المنبر المبكرة وستظل في صميم تلك النواتج، يجب توخي الحذر لتبسيط وتعزيز العمليات ذات الصلة دون إهمال النواتج والأولويات المهمة الأخرى

١٧ - سيكون من المهم النظر في التقييمات وإدارتها باعتبارها عملية وليست ناتجاً نهائياً. وتقدم المؤلفات معلومات كثيرة عما يجعل التقييمات ناجحة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي، وينبغي استخلاص الدروس من هذه التجارب. وسيكون من الضروري، من بين أمور أخرى، زيادة التركيز على الإنتاج المشترك بين التخصصات وبين المتخصصين وبين القطاعات عبر نظم المعارف المتعددة - ومع استمرار التركيز والابتكار في مجال معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وقد يلزم في المستقبل تنظيم وتيرة التقييمات التي جاءت سريعة حتى الآن بهدف النظر في طرق تنويع وتحديث ما يلي: (أ) جوانب عمليات المشاركة، والإنتاج والاتصال، (ب) ونوع النواتج ونقاط تركيزها، من أجل خدمة مجموعة متنوعة من الجماهير المستهدفة بعناية والقادرة على التأثير. وفي الوقت نفسه، يتطلب الترابط والتطور المشترك بين الإجراءات والنتائج نحو التأثير المنشود ألا تُهمل عمليات ونواتج المنبر الأخرى ذات الصلة، من قبيل أدوات ومنهجيات دعم السياسة العامة، وجهود بناء القدرات، التي تعتبر عناصر هامة لوظائف المنبر.

واو - على أعضاء المنبر، وشركائه وغيرهم من أصحاب المصلحة الملزمين القيام بالمزيد للمساعدة على ضمان استدامته المالية على الأجل البعيد

١٨ - لم تتجسد أهمية المنبر كمبادرة ذات تأثير محتمل على المستوى من المحلي إلى العالمي في التزام مماثل بتوفير موارد من مصادر وطنية أو دولية. ويستدعي الموقف بذل جهود أكثر تركيزاً بكثير من جميع الجهات المعنية من أجل تأمين المساهمات من الأعضاء؛ ولتحسين تعبئة المساهمات العينية والاعتراف بها؛ وربط جوانب برنامج العمل مع الموارد المتاحة؛ ومواصلة إقامة الشراكات، بوسائل منها إنشاء تحالفات مع الكيانات في قطاعات ومجالات العمل التي لا تشارك عادةً في المنبر؛ وباستكشاف طرائق عمل ممكنة أخرى^(٢)؛ وإطلاق مشاريع محددة لجمع

(٢) على سبيل المثال، من خلال استخدام أدوات شبكية لمراجعة المؤلفات، وأساليب التعلم الآلي، والاستراتيجيات والنظم الأفضل تكيلاً للرصد والتقييم وإدارة المعارف.

الأموال المخصصة. وسيتعين على المنبر أيضاً تطوير سرديات أكثر تطوراً لشرح مركزه وسط التنافس المتزايد على الموارد في جميع أنحاء العالم - سواء كانت موارد مالية أو عينية أو في شكل خبرات.

١٩- ومثلما هو الحال في جميع الاستعراضات، قد يكون لبعض التوصيات التفصيلية التالية أهمية أكبر من غيرها. ومع ذلك، يرى الفريق أنه ينبغي، في البداية على الأقل، النظر إلى هذه التوصيات كمجموعة واحدة، مع التركيز القوي على الأولويات الشاملة الست المذكورة أعلاه.

جدول النتائج

أصول المنبر، وإطاره المفاهيمي ومركزه

النتيجة ١	تأسس المنبر نتيجة عملية مطولة، ومعقدة وصعبة من النقاش والتفاوض الدولي، وهو ما ساعد على توليد حس واسع بالملكية وقدم أساساً متيناً يمكن أن يطور المنبر بمرور الوقت.
النتيجة ٢	يقدم المنبر عرضاً ذا قيمة عالية لأصحاب المصلحة سيستمر للعقد المقبل على الأقل - إذا نُفذ بطريقة جيدة. ولا يزال من الممكن تحسين هذا التنفيذ فيما يتعلق بولاية المنبر في مجال دعم السياسات، وبدرجة أقل فيما يتعلق بجهوده الرامية إلى تعزيز القدرات وتوليد المعارف (جزء كبير من قيمته بالنسبة لأصحاب المصلحة).
النتيجة ٣	يتميز المنبر بسمات فريدة تشكل نقاط قوة رئيسية: <ul style="list-style-type: none"> • يمتلك عدداً كبيراً من الأعضاء ويحظى بمكانة حكومية دولية؛ • يسعى إلى معالجة أربع وظائف بشكل واضح في إطار ولايته؛ • يتسم بشمول جميع مصادر المعارف ومفتوح لمشاركة أصحاب المصلحة؛ • يجري تجارب في الاستعانة بآراء عالمية مختلفة للاسترشاد بها في العناصر التي ينتجها.
النتيجة ٤	يلزم وضع رؤية ورسالة أكثر وضوحاً ورسمية ترتبطان بإطار عمل استراتيجي شامل، وتمثلان شرطاً مسبقاً لمؤسسة حديثة وتطلعية. ويؤدي الافتقار إلى رؤية ورسالة موحدين إلى اختلاف الآراء والتوقعات بين مختلف الخبراء، والأعضاء، والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في المنبر فيما يتعلق بطبيعة المنبر، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والمجالات التي ينبغي أن يركز فيها.
النتيجة ٥	يحظى المنبر بقبول وترحيب واضحين كمحفل حكومي دولي عالمي يربط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، حيث يعتبر هذا الدور التفاعلي للمنبر بمثابة إضافة قيمة هامة في مشهد مؤسسي مزدحم. ومع ذلك، هناك وجهات نظر متباينة حول ما ينطوي عليه هذا الدور التفاعلي.
النتيجة ٦	أعطى المنبر أولوية لبناء مصداقيته العلمية والتقنية وقدمها على تطبيق السياسات ومن ثم تنفيذها في سنواته الأولى. وعلى الرغم من أن هذا الأمر مفهوم ويمكن أيضاً استحضاره في بعض النواحي، فالمنبر يعمل إلى حد كبير كمنظمة قائمة على العلم لم تشارك بعد بالكامل في التفاعل بين البيانات، والعلوم، والسياسات والممارسة ولم توجه ذلك التفاعل بفعالية، على نحو يؤدي بالتالي إلى سد الفجوة بين المعارف والسياسات. ويقتضي هذا التوجيه بذل الوقت والموارد والمشاركة من جميع الأعضاء، والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين في المنبر لتحقيق النتائج. وأخيراً، هناك توقع ضمني بأن المعرفة سيكون لها تأثير بمجرد "وجودها". وهذا افتراض غير صحيح.
النتيجة ٧	تمثل مسألة الشراكة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لمركز المنبر وقبوله. ويُظهر تخطيط أصحاب المصلحة مشهداً معقداً للغاية يضم منظمات ومجموعات أصحاب مصلحة يمكنها أن تتفاعل وتتعاون مع المنبر كشركاء، أو تتفاعل وتتعاون معه بالفعل. وأضفى المنبر الطابع الرسمي على عدد من اتفاقات الشراكة في سياق برنامج العمل الأول، إلا أن إتاحة وضع رسمي وحيد للمراقبين من جميع الجهات

- الفاعلة من غير الأعضاء ومن غير الدول (شركاء أو غيرهم) أعاق التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات، ومنع المشاركة الاستراتيجية الكاملة لتلك الجهات. وبالإضافة إلى ذلك، فاستراتيجية المنبر الحالية بشأن أصحاب المصلحة لم تمكن من تحقيق درجة التعاون المتضافر والمشاركة المتضافرة مع مجموعة من أصحاب المصلحة التي كانت متوقعة عند تأسيسه.
- النتيجة ٨ بالرغم من وجود الكثير من الأنشطة المبكرة في رعاية عملية تشكيل المنبر، حتى أنه اقترح في مرحلة من المراحل تقديم خدمات الأمانة بشكل مشترك، لا تستغل الأطراف القيمة المحتملة لمنظمات الأمم المتحدة الأربع (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسكو) كما ينبغي، أو قد لا تفهمها.
- النتيجة ٩ بينما اتسمت التفاعلات مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومؤتمر الأطراف فيها بالإيجابية والدعم المتبادل، فهناك متسع لتعزيز التعاون والمواءمة بشكل أقوى مع المنبر وغيره من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستويين الرسمي (مؤتمر الأطراف) وغير الرسمي (الأمانة) على حد سواء.
- النتيجة ١٠ حدد المنبر في وقت مبكر أهمية مشاركة أصحاب المصلحة في عمله، ويستحق الثناء لقيامه بذلك. ولكن في الوقت نفسه، جاء نطاق التنفيذ محدوداً.

الحكومة، والهيكلي والإجراءات

- النتيجة ١١ يسود اللبس في فهم الوضع القانوني للمنبر بين أصحاب المصلحة فيه وحتى فيما بين جهات التنسيق الوطنية. وغالباً ما يُنظر إلى المنبر على أنه هيئة تابعة للأمم المتحدة وليس منبراً حكومياً دولياً. وبالرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتولى استضافة وإدارة أمانة المنبر، فإن المنبر هيئة مستقلة لها هيكلها الإداري الخاص بها.
- النتيجة ١٢ نُفذ المبدأ التأسيسي، المتمثل في أن يكون المنبر مهماً للسياسات ولكن لا يفرضها، بشكل أساسي من خلال مجموعة من الإجراءات (مثل توجيه نداءات للطلبات والإسهامات، واستعراض موجزات مقرري السياسات والتفاوض بشأنها، بدلاً من القيام بذلك عن طريق وضع إطار استراتيجي لعمل المنبر والعناصر التي ينتجها وتمكين إشراك السياسات والممارسين في جميع مراحل العملية. وبالرغم من دمج مصادر المعارف الأخرى في نواتج المنبر بدرجات متفاوتة، فإن العلم هو الذي نال الحظ الأوفر من التناول والتركيز. وقد يعزى هذا، جزئياً على الأقل، إلى الولاية والمبادئ التي يعمل من خلالها المنبر، وتحديداً سعيه إلى اتباع مسار دقيق بين أن يكون مهماً للسياسات وفعالاً في توصيل رسائله الرئيسية، مع عدم مغالاته في إملاء ما يطرحه من خيارات السياسة والتنفيذ.
- النتيجة ١٣ بالنسبة للمشاركة في جميع هيئات المنبر، أسفر مبدأ التوازن الجغرافي بين مناطق الأمم المتحدة، وكذلك التوازن الإجمالي بين الجنسين، في كثير من الأحيان عن قوائم من الترشيحات المتوازنة جغرافياً، وإلى حد ما جنسانياً، إلا أنها غير جامعة فيما يتعلق بالتخصصات والمهارات ذات الصلة. وعلى المدى البعيد، فهذا يهدد بتقويض مصداقية المنبر.
- النتيجة ١٤ يبدو أن المنبر لا يزال يجد صعوبة في إشراك الخبرات بخلاف الخبراء في مجالي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وهناك ثغرات معروفة ومحددة في الخبرات، لاسيما في العلوم الاجتماعية، وهذه قد تضر بقدرة المنبر على تنفيذ ولايته الشاملة والتأثير على السياسة العامة.

الحوكمة، والهيكلة والإجراءات

- النتيجة ١٥ في هذه المرحلة الأولية للتنفيذ في المنبر، بُذلت جهود كبيرة لوضع مجموعة من قواعد النظام الداخلي وتنقيحها واعتمادها لكي تحكم جميع جوانب عمل المنبر. ولكن تجدر الإشارة إلى صعوبة الوصول إليها لأنها تتوزع في مجموعة من المقررات وموارد المعلومات الأخرى على الموقع الشبكي للمنبر.
- الهدف ١٦ يرى كثير من المشاركين أن هيكل الحوكمة في المنبر مُبالغ في تصميمه، إذ يوجد تداخل في مهام فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ازدواجية الجهود وعدم وضوح الفصل بين المهام، وهو ما يتعارض مع مبادئ الحوكمة الجيدة.
- النتيجة ١٧ اعتُبر ضمان الاستقلال العلمي - وهو أساس منطقي رئيسي لتأسيس هيئتين فرعيتين - غير فعال عملياً. وهذا التصور يأتي بنتائج عكسية لأي منظمة تهدف إلى تعزيز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات. وينبغي تعزيز مبدأ الاستقلال العلمي والفصل المناسب بين المهام - وهو أمر يظل ذي أهمية حاسمة لضمان شرعية المنبر ومصداقيته - من خلال الطرائق المنقحة.
- النتيجة ١٨ يُشاد بأداء أمانة المنبر، وكفاءة موظفيها والتزامها الراسخ بمهمة المنبر على نطاق واسع. ويعتبر عمل الأمانة من نقاط القوة في المنبر، كما تحظى وحدات الدعم التقني أيضاً (كجزء من الأمانة) بترحيب إيجابي. ومع ذلك، يشكل عبء العمل الزائد المزمع على الأمانة وضعف ظهور عمل وحدات الدعم التقني وقلة الاعتراف به مصدراً للقلق.
- النتيجة ١٩ الموقع الشبكي للمنبر غير مناسب للغرض منه، بالرغم من أنه شهد بعض التحسينات. وهو غير عملي، وغير سهل الاستخدام، ويفتقر غالباً إلى المعلومات التي يُبحث عنها في أكثر الأحيان.
- النتيجة ٢٠ يمثل إنشاء الهيئات الداعمة (من قبيل أفرقة الخبراء وفرق العمل) للاجتماع العام مجالاً غير واضح فيما يتعلق بالهياكل، وتحديد الأهداف، والمساءلة، والحالة، وفائدة العناصر المنتجة، وأحكام الانقضاء.

تنفيذ برنامج العمل الأول

- النتيجة ٢١ يمثل الحجم الكبير للتقييمات العلمية، وما يرتبط بها من موجزات مقررسي السياسات التي يعتمدها الاجتماع العام تقدماً كبيراً في معارفنا العالمية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وهي تساهم في بناء المفاهيم والقدرات بين مجموعة من وسطاء المعارف ومقررسي السياسات وفي نقل المعارف في الجوانب المشتركة بين المعارف والسياسات.
- النتيجة ٢٢ على الرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه تقييم الأثر السياسي للتقييمات التي أجراها المنبر حتى الآن، فهناك العديد من العوامل التي تقيد الأهمية السياسية لعملية التقييم والتقارير، وبالتالي تأثيرها المحتمل على السياسات والقرارات على المدى البعيد. وتتضمن هذه العوامل ما يلي:
- أ- يميل المنبر إلى اعتبار التقييمات نواتج نهائية وليست جزءاً من عملية أوسع وأكثر تعقيداً وذات مدى أبعد للتأثير على السياسات؛
- ب- هيمن علماء الطبيعة (العاملون على قضايا التنوع البيولوجي) إلى حد كبير على أعضاء فرق تحديد نطاق التقييمات، ولم يسفر تحليل وثائق تحديد النطاق سوى عن إشارة ضعيفة إلى الإصدار المشترك للتقييمات كنهج أساسي أو إلى التوصيات أو الأنشطة في مجال بناء القدرات. وتضمنت التقييمات الإقليمية المزيد من الجهود في مجال بناء القدرات كجزء من أنشطتها؛
- ج- فيما عدا تقييم التلقيح والملقحات، غالباً ما يُنظر إلى نطاقات التقييم على أنها تحدث على مقاييس أكبر من تلك التي تعمل بها عادةً إدارة التنوع البيولوجي؛

- د- لم تتضمن تقييمات المنبر استعراضات كافية لفعالية السياسات القائمة.
- هـ- يميل المنبر إلى اعتبار التقييمات نواتج نهائية للتأثير على السياسة.
- النتيجة ٢٣ يرتبط بالنتيجة السابقة، أن الافتقار إلى الاعتبارات السياسية في العملية يؤدي إلى إصدار موجزات لمقرري السياسات تكون في الغالب عامة للغاية ولا تسمح للحكومات باتخاذ إجراءات فورية وفعالة في أراضيها، على الرغم من أنها قد تكون مفيدة في المناقشات الدولية.
- النتيجة ٢٤ تتاح الآن مجموعة من نُهج وأدوات إدارة المعارف، لاسيما بالنسبة لاستعراضات المؤلفات وتوليف الأدلة، وهذه يمكن أن تُكمّل بشكل مفيد العملية الحكومية الدولية التي توجهها السياسات. وتتاح في الوقت الحاضر بشكل متزايد آليات بديلة أخرى لتقييم حالة المعارف بشأن القضايا (من قبيل التقييمات الإلكترونية ونُهج التعلم الآلي) ويمكنها أن تساعد المنبر على الاعتماد على نقاط قوته (مثل طبيعته الشاملة والتجريبية).
- النتيجة ٢٥ حقق المنبر، خلال برنامج عمله الأول، نجاحات ملحوظة في تحفيز توليد معارف جديدة. وفيما يتعلق بإدارة البيانات، لم يوجه اهتمام كاف إلى تطوير هيكل أساسي ومعايير وتوجيهات لتسجيل البيانات المستخدمة في التقييمات بشكل منتظم، وهو اعتبار مهم لضمان أن يكون عمل المنبر تراكمياً.
- النتيجة ٢٦ نُفذت آلية المنبر لدعم السياسات بشكل أساسي من خلال إعداد فهرس إلكتروني شامل لأدوات دعم السياسات. ومع ذلك، تشير مجموعة من المصادر إلى أن المساعي المبذولة في وظيفة دعم السياسات هي الأقل نجاحاً من بين وظائف المنبر الأربعة.
- النتيجة ٢٧ كانت وظيفة بناء القدرات عنصراً رئيسياً في وثيقة بوسان الختامية (الوثيقة UNEP/IPBES/3/3، المرفق). وأقر بأن بناء القدرات أمر ضروري لرفع مستوى الخبرة العلمية العالمية في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ولتوفير القدرة على الحصول على بيانات جديدة، لاسيما في بلدان الجنوب. وحقق المنبر نجاحاً مهماً في هذا الصدد، خاصة مع برنامج الزملاء. ومع ذلك، لا تزال جهود بناء القدرات الأوسع نطاقاً متأخرة في مجالات أخرى من عمل المنبر. ونظراً لحجم المهمة الكبير، يتوقع أن يساعد وضع استراتيجية أوضح للشراكات وإشراك أصحاب المصلحة على تحسين هذا الوضع بمرور الوقت.
- النتيجة ٢٨ بالرغم من تحقيق الكثير من التقدم في مرحلة التنفيذ الأولى، هناك إجماع قوي على أن التقدم كان غير متساوٍ بين الوظائف الأربعة. فقد وُضعت وظيفة التقييمات بشكل واضح على رأس الأولويات بين عناصر برنامج العمل الثلاثة الأخرى فيما يتعلق بالعناصر المنتجة ووقت العمل، والميزانية.
- النتيجة ٢٩ بالرغم من الاعتراف بأن الناتج العلمي للمنبر كان باهراً، فإن وتيرة صدور التقييمات تثير أسئلة بشأن استدامة عمل المنبر على المدى البعيد (فيما يتعلق بالشؤون المالية والمساهمات العينية وقدرات الموظفين) وترتيب الوظائف الثلاث الأخرى بحسب الأولوية.
- النتيجة ٣٠ إن التزام المنبر منذ البداية بمراعاة أنظمة معارف أخرى، لاسيما معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، موضع تقدير واسع النطاق، وقد بُذلت جهود لإدراج معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في عمليات المنبر، وشهد ذلك قدراً كبيراً من التقدم والتعلم خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة في إطار التقييم العالمي المستمر. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين.
- النتيجة ٣١ يبدو أن المشاركة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أحدثت تطورات هامة، ولكنها شهدت أيضاً إخفاقات كبيرة، خلال سنوات العمل الأولى للمنبر.
- النتيجة ٣٢ تسبب عدم وجود آلية تشاركية عاملة بفعالية في إعاقه المشاركة في المنبر، لاسيما من جانب أصحاب المعارف الأصلية.

الميزانية والترتيبات المالية

النتيجة ٣٣	أدى ضخ الدفعة الرأسمالية الأولية التي قدمتها النرويج، إلى جانب مساهمات موثوقة ومنتظمة من عدة أعضاء آخرين، إلى تمكين المنبر من الوفاء بالعديد بالتزاماته في إطار برنامج عمله الأول.
النتيجة ٣٤	لم يساهم بعض الأعضاء حتى الآن إلا بشكل متقطع وبعضهم لم يساهم على الإطلاق. ولا تبشر هذه الحالة بالخير بالنسبة لعمليات المنبر المستدامة وينبغي تصحيحها.
النتيجة ٣٥	يعتمد المنبر اعتماداً كبيراً على المساهمات العينية المقدمة من الدوائر العلمية، والشركاء والدول الأُممية، ومن المشاركة الذاتية التمويل لخبراء من البلدان المتقدمة في فريق الخبراء المتعدد التخصصات عند مشاركتهم في التقييمات والأنشطة الأخرى.
النتيجة ٣٦	ينفق المنبر في الوقت الحالي حوالي نصف موارده على تنفيذ برنامج العمل، والنصف الآخر على تشغيل المنبر ووظائفه الإدارية. وأنفق معظم التمويل على التقييمات الإقليمية والعالمية الهامة.
النتيجة ٣٧	أديرت الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة حتى الآن. وتُنفذ برنامج العمل المتفق عليه بشكل فعال في حدود الموارد المتاحة. ومع ذلك، ينبغي أن تُمنح أولوية في المستقبل لإدارة المتطلبات الطويلة الأجل من خلال مواءمتها مع مصادر الدخل الموثوقة.
النتيجة ٣٨	كانت عملية إعادة تنظيم الموارد المالية لضمان تقديم التقييمات في الوقت المناسب لبرنامج العمل الأول، لاسيما بالنظر إلى مشاكل التمويل التي وُجِعت أثناء العملية، فعالة ومؤثرة. وينبغي الثناء على المنبر لهذا الإنجاز. ومع ذلك، قد لا يكون من السهل إضفاء الطابع الرسمي على تمويل التقييمات والمنبر في المستقبل، وسيظل المنبر دائماً مهدداً بالتقلبات في مستوى المساهمات الوطنية الطوعية.
النتيجة ٣٩	تعكس التدابير المالية بوضوح البداية المضطربة والسريعة للمنبر في رحلته الجديدة. ومن المهم أن يُدار صافي الأصول بشكل جيد في المستقبل، ويجب أن يستقر صافي مُعامل التشغيل فوق الصفر في أقرب وقت. ولا تزال نسبة احتياطي التشغيل إيجابية، ولكن الاتجاه يثير القلق. ولم تُنح معلومات لإجراء تقييم للسيولة، ولكن ينبغي إجراء ذلك التقييم بشكل روتيني في المستقبل.
النتيجة ٤٠	يُعلم فريق الاستعراض بالاستراتيجية الحالية لجمع الأموال، التي يجري وضعها للمنبر بهدف زيادة دخله. ويجب تشجيع هذا. ومع ذلك، من المرجح أن المحاولات المقيدة نوعاً ما لإشراك القطاع الخاص في تقديم الدعم المالي للتقييمات مقابل فرص الظهور لن تسفر عن نتائج كبيرة للتمويل المستدام.

في سبيل تحقيق أثر أكبر

النتيجة ٤١	شهد مجال الاتصالات في المنبر تحسناً مطرداً على مدار برنامج العمل الأول. وحقق المنبر نجاحاً كبيراً في الوصول إلى مقرري السياسات على الصعيد العالمي، وإلى حد ما مقرري السياسات على الصعيد الوطني وأعضاء الدوائر العلمية غير المرتبطين بشكل مباشر بعمل المنبر. ويُرى أن المنبر أقل نجاحاً في الوصول إلى الممارسين (أي منفذي مشاريع الحفظ والتنمية). ويبدو أنه فشل إلى حد كبير في الوصول إلى مقرري السياسات على الصعيد المحلي، أو القطاع الخاص أو المواطنين حتى الآن.
النتيجة ٤٢	يعتبر المنبر، من حيث المبدأ، في وضع جيد للمساهمة في التغيير البيئي المفيد والتحسينات في رفاه البشر. ولم يُوضح هذا الجانب من عمله بشكل جيد في مقرراته، ولكنه واضح في العديد من مواد الاتصالات الخاصة به.

- النتيجة ٤٣ قدم المنبر مساهمة مهمة وإيجابية في فهم الأسباب الجذرية لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية، وتحديد الفجوات الحرجة في المعارف. وأسفر انطلاق المنبر أيضاً عن دعوات وعروض لتقديم الدعم من المجموعات الأكاديمية والتحالفات الإقليمية غير الرسمية المعنية بالبيئة والحفظ.
- النتيجة ٤٤ لا يمكن حتى الآن الإدلاء ببيانات نهائية بشأن الأثر في السياسة العامة، فهناك فجوة زمنية كبيرة بين إصدار التقارير العالمية وترجمتها وحياتها من الجهات الفاعلة الوطنية، ويُنظر في مصادر معلومات متعددة في عملية إقرار السياسات. ومع ذلك، هناك عدد من العوامل المؤثرة ضمن دائرة نفوذ المنبر وينبغي مراعاتها لتعزيز القدرة على التأثير. وهي تشمل مجموعة من الشراكات المناسبة تتجاوز الحكومات وتتسم بأهمية أساسية لكي يكون للمنبر تأثير على إقرار السياسات وصنع القرارات.
- النتيجة ٤٥ أكد الاختبار الجزئي لمنطق التغيير أو "نظرية التغيير" في المنبر - أي المنطق الذي استند إليه تصميم المنبر وتنفيذه للتأثير على التغييرات المطلوبة - على وجود العديد من مواطن الضعف التي أعاققت المنبر أو حدت من قدرته على إحداث تأثير منشود طويل الأجل ومستدام. وهذا يزيد من خطر بطء التقدم أو الفشل.

جدول التوصيات

أصول المنبر، وإطاره المفاهيمي ومركزه

- التوصية ١ ينبغي للاجتماع العام مناقشة رؤية ورسالة رسميتين والموافقة عليهما. وينبغي أن تعمل الرؤية والرسالة على إعادة التأكيد على مكانة المنبر، الذي يرى الكثيرون أنه آلية تفاعل توفر المعارف الموثوقة لوضع السياسات وصنع القرارات، والمضي في تنفيذ وظائفه الأربع، التي تعتبر مجموعة متكاملة. وينبغي دعم رؤية ورسالة المنبر من خلال وضع خطة استراتيجية قصيرة مُركزة بشكل جيد تضم جميع أنشطة المنبر، ويمكن تقييم التطور والأداء المستقبليين على أساسها.
- التوصية ٢ ينبغي للاجتماع العام، في سياق برنامج العمل التالي، توضيح الحدود المختلفة التي يحاول المنبر توسيعها باعتباره محفلاً يربط بين العلوم والسياسات، إلى جانب متطلبات ورؤية النجاح في هذا الصدد، بهدف تحديد أولويات الموارد والشراكات ومواءمتها وتحديد أنواع العناصر المنتجة ذات الصلة.
- التوصية ٣ ينبغي وضع استراتيجية واضحة للتعاون المتضافر والمشاركة مع أصحاب المصلحة الاستراتيجيين الرئيسيين كشركاء استراتيجيين، مما يسمح بالتمييز بين المراكز (لتفوق مركز المراقب) من أجل تعزيز المنافع المتبادلة.
- التوصية ٤ تلزم مراجعة وتعزيز عمليات إشراك أصحاب المصلحة في المنبر لتحقيق نتائج أفضل للمنبر وأصحاب المصلحة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يجري إشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل عملية التقييم لتنفيذ الإعداد المشترك الفعلي للتقييمات. وسيعتمد ذلك بشكل حاسم على الترشيحات المناسبة من قبل أعضاء المنبر، والشركاء وأصحاب المصلحة، لاسيما الممارسون، ومدى التنوع البيولوجي، ومقررو السياسات وخبراء السياسة العامة، وسيعتمد على القدرة على توليد منافع متبادلة وعلى التواصل والتنسيق في نطاقات مختلفة (ينبغي تطوير المصالح والقدرات والتنسيق على النطاق الوطني، ليستفيد منها المنبر بعد ذلك على النطاقين الإقليمي والعالمي).

الحوكمة، والهيكلة والإجراءات

- التوصية ٥ ينبغي توضيح المركز القانوني للمنبر بدقة وإبلاغ الجميع به بطريقة فعالة، إذ تترتب على ذلك آثار واسعة النطاق، بما في ذلك فيما يتعلق بإرساء الشراكات، وجمع الأموال والاتصالات.
- التوصية ٦ ينبغي تعزيز مبادئ الاستقلال العلمي والفصل المناسب بين المهام - الأمر الذي يظل ذي أهمية حاسمة لضمان شرعية المنبر ومصداقيته - من خلال الطرائق والإجراءات المنقحة الملائمة.
- التوصية ٧ ينبغي أن يُكمل مبدأ "الأهمية للسياسات دون فرضها" بمبدأ عن التصميم المشترك، والإنتاج المشترك، والتنفيذ المشترك، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على المصداقية والاستقلالية العلمية.
- التوصية ٨ يتعين على المنبر أن يلتزم بالتنوع وأن يكون أكثر وضوحاً بشأن أنواع الخبرات المتنوعة اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة، والمعايير المطبقة لاختيار الخبراء، بغية تعزيز البعد السياسي في المنبر. وبالإضافة إلى المعايير الحالية للتنوع الإقليمي والجنساني والتخصصي/أوراق الاعتماد العلمية، ينبغي إدراج المعايير التي تهدف إلى تعزيز قدرة المنبر على العمل في مجال التفاعل بين البيانات والعلوم والسياسات والممارسة.
- التوصية ٩ يلزم تحسين نطاق عملية ترشيح الأفراد للمشاركة في أنشطة المنبر، وتحسين جودة الخبراء المرشحين للمنبر. وتعتبر هذه مسؤولية أساسية لأعضاء المنبر. ويتمثل أحد النهج في تشكيل اللجان الوطنية للمنبر، التي ترأسها جهات التنسيق الوطنية، ويمكنها تقديم المساعدة في عمليات الترشيح.
- التوصية ١٠ أصبح الفصل الناجم عن تشكيل فريق الخبراء المتعددة التخصصات والمكتب كهيئتين متميزتين أمراً مرهقاً ولا يبدو أنه يضيف أي قيمة تُذكر. وبالنظر إلى القيود الأخرى (خاصة فيما يتعلق بالميزانية والوقت الذي ينفقه الموظفون لدعم اللجان)، تتوفر فرصة لوضع هيكل حوكمة أكثر بساطة ينبغي للاجتماع العام أن ينظر فيه للمستقبل.
- التوصية ١١ يجب التحقق من ملاءمة النظام الداخلي الحالي، وتحديثه عند الضرورة وإتاحة الاطلاع عليه بطريقة أكثر سهولة.
- التوصية ١٢ هناك فرص لتعزيز تأثير الأمانة بوسائل منها مطابقة التوقعات مع الموارد المتاحة، والعمليات الإدارية وتنظيم خطوط الإبلاغ مع الوكالة المضيفة ووضع استراتيجية لإدارة المعلومات.
- التوصية ١٣ يلزم اعتراف أكبر بالدور الحاسم لوحدة الدعم التقني داخل المنبر على سبيل المثال في تفعيل إجراء التقييمات، كما يلزم إضفاء طابع رسمي على هذا الدور ودعمه بشكل أفضل لضمان مشاركة أكثر اتساقاً لوحدة الدعم التقني في عمل المنبر.
- التوصية ١٤ يتعين على المنبر إعداد توجيهات شاملة بشأن أدوار جهات التنسيق الوطنية وممارستها الجيدة (مع السماح للبلدان بتحديد طرائقها الخاصة) وتطوير قنوات مخصصة للاتصالات بين المنبر وجهات التنسيق الوطنية وللتفاعل فيما بين جهات التنسيق الوطنية نفسها.

تنفيذ برنامج العمل الأول

- التوصية ١٥ يتعين على المنبر مواءمة طموحات ونطاق برنامج عمله مع ميزانيته وقدرات موظفيه. ويتحمل الاجتماع العام مسؤولية كبيرة في ضمان الوفاء بالطموحات بموارد مناسبة لتحقيقها.
- التوصية ١٦ يتعين على المنبر اتباع نهج أكثر شمولية للتقييمات لضمان أن تخدم العملية والمنتجات على حد سواء أهداف المنبر المتمثلة في تعزيز دوره كمحفل يربط بين العلوم (المعارف) والسياسات، وتساعد في معالجة قضايا التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وتضمن استدامة عمله. ويجب أن

يشكل إعداد خيارات السياسة العامة الأساس لجميع مراحل أي تقييم - وفي الحقيقة لجميع أعمال المنبر.	
ينبغي للاجتماع العام أن يشكل فرقة عمل محدودة زمنياً لدراسة مجموعة الطرق التي يمكن من خلالها تحديث التقييمات، بما في ذلك طرق توجيه المشاركة الفعالة والتمكين منها، وكذلك لفحص هياكل وطرق العمل الجديدة (بما في ذلك من خلال الوسائل الرقمية).	التوصية ١٧
يتعين على المنبر استعراض وظيفة دعم السياسات وطرائقها للمضي في تنفيذها.	التوصية ١٨
يتعين على المنبر تعزيز عمله بشأن المعارف والبيانات لسد الفجوات والتأكد من أن يكون عمل المنبر تراكمياً.	التوصية ١٩
ينبغي مواصلة وتعزيز وظيفة بناء القدرات لدعم استدامة المنبر وأثره على المدى البعيد. وينبغي أن تُكيف هذه الوظيفة وفقاً للجمهور المستهدف (من قبيل مقررسي السياسات والممارسين) وأن تكون عنصراً في جميع وظائف المنبر.	التوصية ٢٠
ينبغي للمنبر أن يواصل سعيه إلى إدخال نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية وغيرها من المعارف في جميع أعماله.	التوصية ٢١
ينبغي على وجه السرعة استعراض فريق العمل المعني بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية بشكله الحالي.	التوصية ٢٢

الميزانية والترتيبات المؤسسية

ينبغي مواءمة الالتزامات السنوية مع مصادر دخل موثوقة. وينبغي مواءمة برنامج العمل المتفق عليه مع الميزانية المتاحة وتحديد أولوياته حسب الاقتضاء إذا لزم إجراء تعديلات قصيرة الأجل في برنامج العمل.	التوصية ٢٣
ينبغي للمنبر تحديد قيمة مستهدفة للاحتياطيات التي ينبغي الاحتفاظ بها.	التوصية ٢٤
قد يكون من المستصوب أن يحدد المنبر مقدار الميزانية المتاحة التي ينبغي تخصيصها لمختلف مكونات برنامج العمل الجديد.	التوصية ٢٥
ينبغي للمنبر بدء مناقشة داخلية بشأن كيفية تنظيم تدفقات الدخل من الدول الأمية، خاصة لأن الطابع الحكومي الدولي للمنبر يجعل من الصعب جذب التمويل غير الحكومي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نظام قائم على صيغة حسابية (على سبيل المثال، نظام يعتمد على إجمالي الناتج المحلي أو على مزيج من إجمالي الناتج المحلي وتعادل القوة الشرائية) أو نظام الاعتراف بالتعهدات المالية.	التوصية ٢٦
ينبغي للمنبر أن يدرج سلسلة من مؤشرات الصحة المالية الرئيسية (من قبيل صافي الأصول، وصافي مُعامل التشغيل، ونسبة احتياطي التشغيل ونسبة كفاءة البرنامج) في نظم التقارير المالية السنوية الخاصة به وأن يدرج تقييماً للسيولة في استعراضاته المالية السنوية بهدف تعزيز ثقافة تحقيق الاستدامة المالية. وينبغي تحديد القيم المستهدفة المناسبة لكل منها.	التوصية ٢٧
ينبغي للمنبر أن يحدد هدفاً طموحاً لتحديد مقدار ميزانيته السنوية التي ينبغي تخصيصها لبرنامج العمل والمبلغ الذي ينبغي تخصيصه لتشغيل المنبر ووظائفه الإدارية - ينبغي التطلع إلى نسبة تقسيم ٦٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة عند توفر الظروف المثالية.	التوصية ٢٨
يتعين مواجهة خطر الإرهاق في الدوائر العلمية بطريقة ما، خاصة بالنسبة لممارسي التقييم ذوي الخبرة الذين يحصلون على مكافأة قليلة أو اعتراف قليل أو لا يحصلون على أي منهما على	التوصية ٢٩

الميزانية والترتيبات المؤسسية

الإطلاق. وينبغي للمنبر تتبع المساهمات العينية (الإعارات، وتبرع العلماء بأوقاتهم) وتحفيز التمويل والإبلاغ عنه كجزء من الميزانية.

التوصية ٣٠ من الواضح أن هناك حاجة إلى تنوع مصادر تمويل المنبر، على سبيل المثال من خلال زيادة الانخراط مع المؤسسات، وصناديق المعاشات التقاعدية والقطاع الخاص. ومع ذلك، وجد فريق الاستعراض أن التواصل الجاري بين المنبر والقطاع الخاص/قطاع الشركات لا يزال متأخراً للغاية وستشجع المنبر على إعادة التركيز على هذه القضية لتعزيز قدرته على جمع الأموال. ويعد هذا مجال عمل حاسماً بالنسبة للأمانة التنفيذية، بدعم من رئيس قسم التنمية ورئيس المنبر.

في سبيل تحقيق أثر أكبر

التوصية ٣١ يمكن تحقيق مزيد من التحسينات في مجال الاتصالات من خلال زيادة التغطية التلفزيونية وفي الوسائط الرقمية الأخرى، وزيادة نشر مقالات الرأي ومزيد من التنوع بين المتحدثين باسم المنبر. وفي عمليات الاتصالات المستقبلية الناجمة عن التقييمات ونواتج المنبر الأخرى، ينبغي أن تكون "الوجوه" البارزة هي للخبراء في هذا الموضوع، لأنهم يتمتعون في أغلب الأحيان بأفضل القدرات على مناقشة النتائج والنظر في الآثار المحتملة لإدارة السياسة العامة والتنوع البيولوجي، وسيكون لهم "حضور محلي" في التقييمات الإقليمية.

التوصية ٣٢ يتعين على المنبر توجيه اتصالاته نحو الهدف الرئيسي للمنبر، المتمثل في تقديم الأدلة لأخذها في الاعتبار في عملية صنع القرارات ولضمان التغيير التحويلي.

التوصية ٣٣ يتعين على المنبر تحديد مساراته للتأثير على السياسة العامة بشكل أكثر منهجية واستراتيجية، مع الاعتراف بضرورة توافر الموارد لإكمال هذه المهام بشكل مرضٍ وبوجود شراكات يمكن الاستفادة منها.

التوصية ٣٤ ينبغي للمنبر أن يحاول الوصول إلى عضوية عالمية، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو.

التوصية ٣٥ ينبغي للمنبر أن يجري بانتظام استعراضات وتقييمات ذاتية لهياكله وعملياته ومنتجاته.

التوصية ٣٦ خلال برنامج العمل التالي، يمكن للمنبر تعزيز تصميمه وتنفيذه الاستراتيجيين من خلال استعراض و/أو تحديث و/أو توضيح الأسس التي يقوم عليها تصميم المنبر وتنفيذه فيما يتعلق بمنطق التغيير أو "نظرية التغيير". ولدعم إدارة المخاطر، يجب إيلاء اهتمام خاص للشروط المسبقة المحتملة والافتراضات الرئيسية اللازمة لإحراز تقدم نحو الأثر المتوقع أو المنشود وتحقيق النجاح فيه.